

الفصل الثاني

الجملة التي تسلب تمام فائدتها في التركيب

أو : التي لا محل لها من الإعراب

١- صلة الموصول

ذكر ابن سيده أن «الذي» من الأسماء الموصولة ليتوصل بها إلى وصف المعارف بالجملة وقال بذلك برجستراسر (التطور النحوي ١٨١) (اللسان مادة لذا) .



وذكر الزمخشري أن الموصول ما لا بد من تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه ، وتسمى هذه الجملة صلة، ويسمى سيويوه حشواً. وذكر أن الذي وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجملة (المفصل ١٤٣/١٤٤) .

وذكر أبو حيان الأندلسي أن الموصول الاسمي لا يكون صلة إلا جملة صريحة . ويوصل أيضاً بالظرف، والمجرور التامين، وهما اللذان في الوصل بهما فائدة، نحو الذي عندك فاضل، والعامل فيها جملة مقدرة من كون مطلق (أى استقر) وفي كل منها ضمير يعود على الموصول (الارتشاف ١/٥٢١-٥٢٥) .

وذكر أيضاً أن الموصول حرفي واسمى : الحرفي هو ما ينسبك منه ومن صلتة مصدر، والمتفق على حرفيته ومصدريته أن وكى، وأنَّ والمختلف في مصدريته لو، وما ، والذي (الارتشاف ٥٣١) .

ومن المختلف فيه أل في نحو الضارب والمضروب، فمذهب الأخفش أنها حرف تعريف وليست موصولة، ومذهب الجمهور أنها معرفة موصولة، وقال المازني موصول حرفي، وقال ابن السراج وتكون بمعنى الذي وفروعه، وصلتها عند القائلين يوصلها باسم الفاعل واسم مفعول وفي وصلها بالصفة المشبهة خلاف . ويقول المبرد : إذا قلت قام زيد فقيل أخبر عن زيد، فالجواب أن تقول القائم زيد فتجعل الألف في معنى الذي وصلتها، على معنى صلة الذي، وفي القائم رجع إلى الألف . وذلك الضمير فاعل لأنك وضعته موضع زيد وزيد خبر الابتداء (المقتضب ٨٩/٣) .

وقال سيبويه: وإذا قلت هذا الضارب، فإنما تعرفه على معنى الذي ضرب.

وقال صاحب الخزانة: في تعليق على قول الشاعر :

يقول الخنئ وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

يقول: ذكر الشارح المحقق أن حق الإعراب في نحو : الضارب والمضروب إنما هو - لأل الموصولة (ل - أل الموصولة) . لكن لما كانت في صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها عارية، وحققه أن أصلها الضرب، والضرب فكرهوا إدخال اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظاً ومعنى على صورة الفعل، فظاهر هذا الكلام أن إعرابها يصل أيضاً إلى صلتها إذا كان فعلاً، لأن علة الفعل موجودة، ولو كانت الصلة جملة اسمية، وعليه فجملة (يجدع) في محل جر على الوصفية بالحمار .

وقد ذكر ابن هشام في تذكرته أن الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الإعراب فيما عدا نحو قوله : إني لك لينذر من نيرانها فاصطلح .

وقوله : من القوم الرسول الله منهم .

لأنها فى هذه الحالة محل المفرد المعرب من قولك الضارب والمضروب
(خزانة الأدب ٤٨٢/٥ ، ٣٨٣) .

وذكر ابن هشام أن «أل» تكون موصولة بشرط أن تكون داخلة على
وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول
كالمضروب ، والصفة المشبهة كالحسن (قطر الندى ١٠٣) .

وقال الشلوينى : ويلحق بالموصولات الاسمية: الألف واللام بمعنى
الذى والتى ، وليست فى الحقيقة منها ولو كانت منها لكان لها موضع من
الإعراب ولو كانت لبقى المخفوض والمنصوب والمرفوع فى قولك جاءنى القائم،
ورأيت القائم، ومررت بالقائم معربات بلا معرب لها وذلك لا يجوز فما أدى إليه
لا يجوز ، فالذى ينبغى هو له أن تكون : الألف واللام حرف تعريف لما بعدها
دخلت عليه لتعرفه ويعرب ما بعدها، بالعامل الداخلى عليها إلا أنه حسن ولايتها
للعامل كونها بمعنى «الذى» و«الذى» ليست بصفة محضة فحسنت ولايتها
للعامل . (التوطئة ١٦٨/١٦٩) .

وقال ابن هشام : «ذو» تكون موصولة فى لغة طيى خاصة تقول جائئى
ذوقام ، وإنما تكون ذا موصولة بشرط أن يتقدمها «ما» أو «من» الاستفهاميتين ،
ومنه بيت الأعشى :

وغرية تأتى الملوك حكيمة قد قتلها ليقال من ذا قالها

فإن لم يدخل عليها شئ من ذلك فهى اسم إشارة ولا يجوز أن تكون
موصولة خلافاً للكوفيين واستدلوا بقوله :

عدس ، ما لعباد عليك أمانة أمنت وهذا تخمليين طليق

والتقدير: والذى تخمليه طليق .

وقال ابن هشام: وهذا لادليل فيه، لجواز «ذا» للإشارة، وهو مبتدأ ،
وطليق: خبره، وتحميلين: جملة حالية والتقدير: وهذا طليق فى حال كونه
محمولاً لك (قطر الندى ١٠٥ : ١٠٧) .

و«هذا» عندهم أصله «ذى» وذا يجرى بمنزلة الذى وحدها (المخصص
١٠٣/١٤) .

وذكر برجشتراسر أن اللغات السامية تختلف فى اسم الموصول نفسه إلا أن
أصله اسم من أسماء الإشارة فى أكثرها ومنها العربية .

وقد اختلفوا فى إعراب صلة الموصول . قال ابن يعيش : معنى الموصول
أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده فقبله ليتم به اسماً فإذا تم بعده كان
حكمه حكم سائر الأسماء التامة ويجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأً
وخبر. ولهذا المعنى من احتياجه فى تمامه اسماً إلى جملة بعده توضيحه وجب
بناؤه لأنه صار كبعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، أو لأنه أشبه
الحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه ولا بد من بعده فصار كالحرف الذى لا يدل
على معنى فى نفسه إنما معناه فى غيره، ولذلك يقول بعضهم إن الموصول
وحده لا موضع له من الإعراب . وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلة.
والصواب عندى أن الإعراب للاسم الأول الموصول ومجرى الصلة من الموصول
مجرى الصفة من الموصوف ، فكما لا يتوقف إعراب الموصوف على تمامه
بالصفة ، كذلك لا يتوقف إعراب الموصول على تمامه بالصلة . ثم قال : إلا أن
الفرق بين الصلة والصفة أن الجملة إذا كانت صفة كان لها موضع من
الإعراب، لأنها واقعة موقع المفرد إذا كانت الصفة تكون بالمفرد، والصلة لا موضع

لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد ، لأن الصلة لا تكون مفرداً (شرح
المفصل ١٣٩/٣) .

وقال ابن يعيش فى موضع آخر : إن «الذى» وأخواته مما فيه لام إنما
دخل توصيلاً إلى وصف المعارف بالجملة ، وذلك أن الجمل نكرات ، أرادوا أن
يكون فى المعارف مثل ذلك فلم يسغ أن تقول: مررت بزيد أبوه كريم، وأنت
تريد النعت لزيد، لأنه ثبت أن الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة،
ولم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء،
والجملة لا تختص بالأسماء بل تكون اسميه وفعليه ، فجاءوا حينئذٍ بالذى
متوصلة بها إلى وصف المعارف بالجملة ، فجعلوا الجملة التى كانت صفة
للكرة صفة للذى وهو الصفة فى تمام اللفظ، والغرض الجملة (شرح
المفصل ١٤١/٣) .

ووفقاً لهذا يكون قولنا : جاء رجل ضاحك .

فـرجل فاعل وضاحك نعت له . فإذا عرّفنا «رجل» وأردنا وصفه كان علينا
أن نعرّف «ضاحك» ليكون صفة له لا حالاً .

فنقول جاء الـ + رجل نعرّف الـ + ضاحك

«فاللام بمعنى الذى وقولهم الضارب أخاه زيد أى الذى ضرب أخاه زيد»
(شرح المفصل ١٤٢/٣) .

ومعنى ذلك أن الجملة تصبح : جاء الـ + رجل -- الذى + ضحك .

وعلى هذا فإن الذى تقوم بمهمة تعريف الجملة ، وتصبح هى والجملة
فى مقام المفرد، وحيث إن الذى اسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه فإن جملة
الصلة تقوم بمهمة إزالة الإبهام، وحيث إن «الذى» من الأسماء الناقصة التى

تحتاج إلى تمام- فإن جملة الصلة تحقق لها التمام ، فتكونان معاً اسماً مفرداً، وعند ذلك تصبح الصلة جزءاً من المفرد الذى صدره معرب ، وتصبح هى لا محل لها من الإعراب ، لأنها بمثابة بعض الكلمة، فإذا أعرب الصدر بقى العجز بدون محل من الإعراب .

يقول الاسترأباذى : وأما الصلة فقال بعضهم إنها معربة بإعراب الموصول اعتقاداً منه أنها صفة الموصول لتبينها له كما فى الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشىء ، لأن الموصول معارف اتفاقاً منهم والجمل لاتقع صفات للمعارف (شرح الكافية ٣٩/٢) .

وجملة الصلة مثلها لاتصلح أن تكون صفة للذى فهى لا تصلح أن تكون حالاً له لأن الحال يصف ما هو مستقل عنه لا ما هو جزء منه يقوم بإزالة إبهامه وكذلك لاتصلح أن تكون تمييزاً ولا بدلاً، ولا تفسيراً لهذا السبب نفسه .

والصلة لامحل لها من الإعراب لأنها بعض من كلمة صدرها معرب وهى نظيرة عجز العدد المركب الذى صدره معرب: فقولنا السنة اثنا عشر شهراً يعرب (اثنا) خبر المبتدأ وعشر لامحل له من الإعراب لأنها بعض من الكلمة والإعراب فى الأصل للخبر .

يقول الجامى فى الفوائد الضيائية : الموصول ما لا يتم جزءاً أى لا يتم من حيث جزئيه . يعنى لا يكون جزءاً تاماً إن كان جزءاً تمييزاً، أولاً يصير جزءاً تاماً . والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءاً أولياً ينحل إليه المركب أو إلى انضمام أمر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول به .

ولأنما فى كونه جزءاً تاماً لاجزاء مطلقاً لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب يكون الموصول أيضاً جزءاً، ولكن لاجزاء تاماً أولية إلا بصلة . (الفوائد الضيائية ١٠٠/٢) .

٢ - جملة الشرط غير الظرفي

إذا تأملنا «إن يجتهد الطالب ينجح» فإن حرف الشرط (إن) ، وجملة الشرط يؤولان بمفرد = اجتهد الطالب. فجملة «يجتهد الطالب» جزء من هذا المفرد ولا تعمل في الحرف ولهذا فلا محل لها من الإعراب كما أشرنا من قبل.

فإذا قلنا : ما تزرع تجن ثمرته. نجد النحاة يقررون أن الفعل يتعدى فينصب اسم الشرط «ما» ولكن المعنى ليس تزرع ما تجنى ثمرته بل المعنى : الذى تزرع تجنى ثمرته ولهذا فإن الأصل فى هذا الشرط أن يكون : ما تزرعه تجن ثمرته . أى (إن تزرع شيئاً تجن ثمرته) .

أما قولنا : من تساعد يحمد لك فضلك . فإننا نجد النحاة يقررون أن الفعل يتعدى إلى «من» فينصبه ولكن المعنى ليس «تساعد من يحمد لك فضلك» بل نقدر الضمير فتقول من تساعده يحمد لك فضلك .

وعلى هذا فإن الأفعال الواقعة بعد أسماء الشرط لا بد أن تستوفى مفعولها، لفظاً أو معنى، حتى يتحقق الشرط بوصفه تعلقاً ولزوماً واسم الشرط فى هذا شبيه باسم الموصول الذى لا بد لجملة من ضمير يعود عليه .

وتقدير الضمير يحقق للشرط شرطيته ، كما أشرنا بخلاف الاستفهام لأن قولنا : ما زرعت ؟ = زرعت ما ؟ ، وقولنا من شكرت ؟ = شكرت من ، لأن (ما ومن) هنا ركن أساسى فى الجملة، وهما مفعولان للفعل الذى تقدما عليه، وليسا جزءاً من مفرد ، كما فى جملة الشرط التى تعرب فيها من وما مبتدأ، وجملة فعل الشرط لا محل لها من الإعراب ، لأنها جزء من المفرد الشبيهة بالصلة. فإذا تعدى الفعل إلى أسماء الشرط كان تقدير إن الشرطية ضرورة لاستقامة المعنى.

وقد ناقشنا بعض القضايا التي تتصل بجملة الشرط، كما عرضنا القضايا التي تتصل بالإسناد الشرطى، وحيث إن الكلام عن الشرط متصل بالنسبة لجملة الشرط وجملة الجواب فإننا سنكمل الحديث عن أسلوب الشرط بعامة، وجملة الجواب على وجه الخصوص فى الفصل الثانى .

